سياسيون يُحتمَل اغتيالهم

عائشة بلحاج

«هاتوا بُرهانكم إن كنتم صادقين». لكنّ البُرهان الذي لا ثقة فيه مثل عدمه، فمن سيُصدّق المتّهم إذا كان القاضي، ووكيلُ النّيابة، وشرطيُّ المرور؟... موتُ السّياسيين خارج أسرّة المرض غير بري، حتّى لو ثبتت براءة الأطراف كلّها من دمه. السياسي تُزهق روحُهُ في سريره، وإلّا ففي الموت جريمةُ قتل. السياسي ليس عرضة لحوادث سير وطيران وغرق، أو انفجار قنبلة غادٍ، مثل باقي البشر، فدمُ السياسي مُرٌّ، ولا تقدر الصُّدف على حمله، الذئاب فقط في المشهد من يقف خلف موته «المشبوه».

أعلنت اللجنة المُكلّفة بالتحقيق في مقتل الرئيس الإيراني السابق إبراهيم رئيسي أخيراً، في تقريرها النهائي، أنّ الظروف الجوّية أهرقت دم الرئيس لا أحدَ آخَرَ من المشتبه فيهم المعتادين. مع ذلك، لم يُصدّق أصحاب الشكوك، فالأمر أكثر شبهةً من أن يكون حادثاً. هناك قاتلٌ ما في القصة، لعلّها جهات خارجية، وربّما جهات داخلية... في جميع الحالات هناك قاتلٌ لا محالة. والطقس لا يستجيب لبروفايل القتلة، فهو غير مؤدلج ولا مُجنّد، ولا أجندةَ له غير التغيّرات الجوية. كما أنّ سفر رئيس البلاد في ظروفٍ جوّيةٍ سيئةٍ مغامرةٌ غيرُ محسوبةٍ العواقب، تكاد تقول فيها نظرية المؤامرة «خذوني». منذ سنوات تُوفّي محمد الزايدي، القيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي، والشخصية السياسية المغربية المهمّة، في «حادث غرق». لم يغرق الزايدي في البحر، بل في بركةٍ، ولو أنّ البحر، على جبروته، لن يكون ملاذاً لخائفة المشبوهين. طالما أنّ الغريق سياسي، فلا شكّ أنّ أحدهم رتّب لغرقه. ربّما لم يغرق أحدٌ آخر في هذه البركة، لكن «الصُّدف» جعلته الغريق الوحيد في فجّ الماء هنا.

عبد الله باها، السياسي البارز في حزب العدالة والتنمية، الذي كان وزيراً للدولة لدى الفرنسيين أكثر من 18 ألف جمجمة وُضعت في مكان، أراد الفرنسيون أن يجمّلوا عبره جرائمهم عابرةَ القارّات، فأطلقوا عليه تسمية «متحف الإنسان».

وبرز قبل أيّام حرص المقاومة على حياة الأسرى لديها، بعد اكتشاف جثث الأسرى السّتّة الذين عثرت قوات الاحتلال الإسرائيلي عليها في نفق قرب رفح، بعدما أعلنت حركة حماس في وقتٍ سابق انقطاع الاتصال مع خاطفيهم من عناصر المقاومة. وللمفارقة، فإنّ الأسرى (بينهم أميركي) قُتلوا بقصفٍ إسرائيليٍّ في إسرائيل، يُستشفّ أمرٌ أساس مهمّ لا يمكن عدم أخذه في الحسبان؛ حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ «حماس» في غزّة، التي توسّعت إلى شمال الضفّة الغربية، لن تنتهي في وقت قريب، والجيش الإسرائيلي في ما يبدو سيبقى في مناطق مختلفة من القطاع الذي سيظلّ محاصراً ومقطّع الأوصال تدور فيه عمليات كرّ وفرّ بين الجيش الإسرائيلي ومقاتلي «حماس». والحكومة الإسرائيلية الحالية للميمن القومي لديها أجندات كثيرة لا يمكن تحقيقها سوى مع استمرار الحرب، أهمّها إفراغ غزّة والضفّة الغربية من سكّانها الفلسطينيين، وضمّ الضفّة الغربية وإعادة الاستيطان في قطاع غزّة. أمّا نتنياهو، المهووس ببقائه السياسي، فهو مُستعدّ للاستمرار في الحرب، ومقتنع بأنّ الوقت يعمل لصالحه، ورغم الغضب الشعبي العارم عليه وعلى حكومته وتحميلهما مسؤولية موت المخطوفين الإسرائيليين السّتّة أخيراً، يبدو أنّ هذا الحراك ما زال غير قادر على إحداث تغيير عميق في صورة الوضع الحالي، ولا الضغط من أجل وقف الحرب على غزّة.

يدفع ذلك كلّه إلى التساؤل: ألا يتعيّن على قادة حزب الله إعادة تحديد الهدف من المواجهات التي بخوضها منذ أكثر من 11 شهراً، فكلفته خسائر بشرية وعسكرية باهظة، كما كلفت سكّان الجنوب خصوصاً موتاً ونزوحاً ودماراً وخسائر في الأملاك والأرواح كبيرة للغاية؟... من الأكيد أنّ حرب الإسناد تستنزف قوّات الجيش الإسرائيلي في الحدود وتُدفعه ثمناً يومياً، وطويت صفحة الخوف والقلق التي سادت البلدين قبل حدوث الردّ والضربة الاستباقية. لكنّ شيئاً لم يتغيّر في تعقيدات الوضع في الحدود اللبنانية، لا سيّما في ضوء تعثّر الوصول إلى صفقة تبادل الأسرى، وبالتالي، الاتفاق على وقف إطلاق النار في الحرب على غزّة، الشرط الذي وضعه أمين عام حزب الله حسن نصر الله لوقف حرب الإسناد، كما سبقها، التي تحوّلت حرب استنزاف طويلة الأمد.

من خطاب لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو (2 سبتمبر/ أيلول 2024)، ومن التعليقات الإسرائيلية التي أعقبته من مختلف الأطياف السياسية

مصير حرب الإسناد في الجبهة اللبنانية

رندة حيدر

بعد ردّ حزب الله الصاروخي على مقتل القيادي فيه فؤاد شُكر، والضربة الاستباقية التي ادّعت إسرائيل أنّها أحبطت من خلالها هجوماً أوسع كان الحزب ينوي شنّه عليها، عادت الأوضاع في الجبهة اللبنانية إلى ما كانت عليه من تبادل يومي للضربات والقصف الصاروخي. ولم تعد هذه الجبهة تحتلّ الأولوية، وتراجعت ظاهرياً حدّة خطورتها مع ابتعاد خطر الانزلاق إلى حرب واسعة، ولا سيّما بعد رفض مجلس الحكومة الإسرائيلية المصغّرة أخيراً اقتراح الوزير يوآف غالانت شنّ عملية عسكرية ضدّ حزب الله.

أثبتت العمليات العسكرية التي شهدها فجر 25 أغسطس/ آب الماضي بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله عدّة حقائق مهمّة، في طليعتها أنّ لا إسرائيل ولا حزب الله يريدان توسيع حجم المواجهة بينهما، وحرصاً على تأكيد ذلك بشتّى الطرائق، ربّما أبرزها مسارعة الطرفين إلى الإعلان عن انتهاء العمليات العسكرية في اليوم نفسه، وتجنّبهما استهداف مدنيين أو بنى تحتيّة مدنية، وصدور بيانات من الطرفين تُؤكّد نجاحهما في تحقيق المهمّة. أكّد حزب الله في بياناته قصف الفرقة 8200، ومركز الموساد المسؤول عن تنفيذ عمليات الاغتيال في الخارج، وحصوله على دلائل ذلك. وادّعت إسرائيل أنّها قصفت عشرات مواقع إطلاق الصواريخ للحزب في الجنوب، وأنّها دمّرت مئات منها. وأعلن الطرفان كلاهما نجاحهما، وطويت صفحة الخوف والقلق التي سادت البلدين قبل حدوث الردّ والضربة الاستباقية. لكنّ شيئاً لم يتغيّر في تعقيدات الوضع في الحدود اللبنانية، لا سيّما في ضوء تعثّر الوصول إلى صفقة تبادل الأسرى، وبالتالي، الاتفاق على وقف إطلاق النار في الحرب على غزّة، الشرط الذي وضعه أمين عام حزب الله حسن نصر الله لوقف حرب الإسناد، كما سبقها، التي تحوّلت حرب استنزاف طويلة الأمد.

من خطاب لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو (2 سبتمبر/ أيلول 2024)، ومن التعليقات الإسرائيلية التي أعقبته من مختلف الأطياف السياسية

جامعو الجماجم وسارقو الجثامين... الجنس واحد

هالك ونوس

في مقابل ممارسة أخلاقية لافتة برزت، وتحدّث عنها أسرى إسرائيليون «محرّرون» تمثّلت في حماية عناصر المقاومة الفلسطينية إيّاهم من القصف بأجسادهم، لن تبرح الذاكرة ممارسةً فيها من انعدام الأخلاق كثير تمثّلت في حوادث سرقة جيش الاحتلال جثامينَ ضحاياه من الشهداء الفلسطينيين، بعد نبشها من القبور، وانتشالها وأصطحابها إلى جهة مجهولة. وتُحيل واقعة السرقة الإسرائيلية إلى تاريخ من جرائم الاستعمار الغربي، ومنها تلك التي امتدّت في مدى قرنَين من الاستعمار الفرنسي، الذي لم يشفِ غليله قتلُه مقاومي استعماره في مشارق الأرض ومغاربها، بل كان يقطع رؤوسهم ويسرقها لتُعرض في قصور الحكام والأباطرة وقادة الجيوش لكي يتباهوا بها. أمّا حصيلة هذا الفعل الشائن وغير الإنساني فكأنّ أن تجمّع في النهاية لدى الفرنسيين أكثر من 18 ألف جمجمة وُضعت في مكان، أراد الفرنسيون أن يُشرفَ أعضاؤهم على عابرةَ القارّات، فأطلقوا عليه تسمية «متحف الإنسان».

وبرز قبل أيّام حرص المقاومة على حياة الأسرى لديها، بعد اكتشاف جثث الأسرى السّتّة الذين عثرت قوات الاحتلال الإسرائيلي عليها في نفق قرب رفح، بعدما أعلنت حركة حماس في وقتٍ سابق انقطاع الاتصال مع خاطفيهم من عناصر المقاومة. وللمفارقة، فإنّ الأسرى (بينهم أميركي) قُتلوا بقصفٍ إسرائيليٍّ في إسرائيل، يُستشفّ أمرٌ أساس مهمّ لا يمكن عدم أخذه في الحسبان؛ حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ «حماس» في غزّة، التي توسّعت إلى شمال الضفّة الغربية، لن تنتهي في وقت قريب، والجيش الإسرائيلي في ما يبدو سيبقى في مناطق مختلفة من القطاع الذي سيظلّ محاصراً ومقطّع الأوصال تدور فيه عمليات كرّ وفرّ بين الجيش الإسرائيلي ومقاتلي «حماس». والحكومة الإسرائيلية الحالية للميمن القومي لديها أجندات كثيرة لا يمكن تحقيقها سوى مع استمرار الحرب، أهمّها إفراغ غزّة والضفّة الغربية من سكّانها الفلسطينيين، وضمّ الضفّة الغربية وإعادة الاستيطان في قطاع غزّة. أمّا نتنياهو، المهووس ببقائه السياسي، فهو مُستعدّ للاستمرار في الحرب، ومقتنع بأنّ الوقت يعمل لصالحه، ورغم الغضب الشعبي العارم عليه وعلى حكومته وتحميلهما مسؤولية موت المخطوفين الإسرائيليين السّتّة أخيراً، يبدو أنّ هذا الحراك ما زال غير قادر على إحداث تغيير عميق في صورة الوضع الحالي، ولا الضغط من أجل وقف الحرب على غزّة.

يدفع ذلك كلّه إلى التساؤل: ألا يتعيّن على قادة حزب الله إعادة تحديد الهدف من المواجهات التي بخوضها منذ أكثر من 11 شهراً، فكلفته خسائر بشرية وعسكرية باهظة، كما كلفت سكّان الجنوب خصوصاً موتاً ونزوحاً ودماراً وخسائر في الأملاك والأرواح كبيرة للغاية؟... من الأكيد أنّ حرب الإسناد تستنزف قوّات الجيش الإسرائيلي في الحدود وتُدفعه ثمناً يومياً، وتفاقُم أزمة النازحين الإسرائيليين عن خوض معارك وحسمها من دون الدعم الأميركي المطلق، كما اتّضح ذلك جليّاً منذ 7 أكتوبر 2023، إلّا أنّها لا تتوزع عن التعامل مع الرأي الأميركي وكأنّها لا يمتّ عليه لا العكس. ويحقّ لنتنياهو أن يتباهى أنّه القائد الإجنبي الوحيد الذي يمكن له أن يذلّ رئيس الولايات المتّحدة ويضع إصبعه في عينه من دون أن يخشى انتقاماً أو عقاباً، وهو قد فعل، ويكفي أن تتابع حال بايدن وتصريحاته المتذلّلة والمستجدية لنتنياهو.

كثيراً ما يجد «محلّلو الفضائيات» من الولايات المتّحدة أنفسهم أمام السؤال الذي طالما يتكرّر عندما «يسترجل» الرئيس بايدن أو وزير خارجيته أنتوني بلينكن، ويستخدمان خطاباً ناقداً لنتنياهو، ضمنياً أو مباشراً، وبطالبانه بإبداء مرونة في المفاوضات، أو أنّه قد تكون هناك تداعيات للعناد والتحدّي. يقول السؤال، الذي يأتي في صيغ عدة، مثل: هل ثمّة جديد في النبرة الأميركية هذه المرّة؟ هل ستغيّر إدارة بايدن مقاربتها إذا لم يتجاوب نتنياهو مع مطالبها، وترتّب ثمناً عليه إذا تحدّى مطالبها؟ هل تفعلها وأشنطن هذه المرّة وترهن بعض المساعدات العسكرية المُقدّمة لتل أبيب بطبيعة استجابتها لشروطها؟... طبعاً، تختلف الإجابة من شخص إلى آخر، ومن سياق إلى سياق.

في أواخر مايو/ أيّار الماضي، خرج بايدن في خطاب أعلن فيه خطةً من ثلاث مراحل لوقف إطلاق النار في قطاع غزّة، ولإنجاز صفقة تبادل للأسرى. قال بايدن فيه إنّ المقترح الذي يُقدّمه إسرائيلي وافق عليه نتنياهو. لم تمضِ ساعاتٌ حتى كان مكتب نتنياهو يُصدر بياناً يُشكّك في بعض بنود المقترح كما طرحها بايدن. تظاهرت وأشنطن بأنّ نتنياهو يفعل ذلك لأسباب سياسية لإمتصاص غضب شركائه الأكثر تطرفاً في ائتلافه الحكومي، وحملت المُقترح، خلال أسبوعين، إلى مجلس الأمن الذي باركه وصوّت بالموافقة عليه. حينها قال مُحلّلون سياسيون كثيرون إنّ الوضع مختلف المرّة هذه، فالرئيس وضع وزنه الرئاسي الثقيل وراء المُقترح، وإنّ مصداقيته الشخصية في المحكّ، ليصدم كثيرون أنّ كفّة نتنياهو ترجح على كفّة بايدن في الميزان. لم يكن ما جرى مفاجئاً كلّية، فلنتنياهو سوابقُ في إهانة بايدن، وللأخير سجلّ حافلٌ بابتلاع تلك الإهانات. من يا تُرى نسي الوعيد الذي

> **لنتنياهو سوابقُ في إهانة بايدن الذي له سجلٌّ حافلٌ بابتلاع تلك الإهانات**

أطلقه الرئيس الأميركي مطلع مايو/ أيار الماضي بوقف تزويد إسرائيل بالقنابل الثقيلة، وببعض أنواع الأسلحة الأكثر فتكاً، إذا تجاوز نتنياهو «الخطّ الأحمر» واستهدف مناطقَ كثيفةَ السكّان في قطاع غزّة؟ لم تمضِ أسابيعٌ حتّى كانت قوّات الاحتلال تهاجم مدينة رفح في القطاع، ضاربةً بالتحذيرات الأميركية عُرْضَ الحائط. كما كان متوقّعاً، ابتلع بايدن الإهانة، ولم تمضِ شهرٌ قليلةٌ حتّى كانت إدارته تُعلن صفقات تسليح جديدة لإسرائيل بمليارات الدولارات. أيضاً، من نسي «محدّدات» بلينكن، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، التي كان منها أنّ وأشنطن لا تقبل احتلالاً إسرائيلياً لقطاع غزّة أو تغييراً لمساحته الجغرافية؟... حين كان بلينكن يعلن مُحدّدات إدارته تلك، كانت إسرائيل تجرف مناطقَ واسعةً شمال القطاع بغية إقامة منطقة عازلة تقتطع عشرات الكيلومترات من مساحة القطاع الصغيرة أصلاً.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

كاريكاتير — عماد حجاج

قرون الوعل الأميركي تتكسر على صخرة العناد الإسرائيلي

اسامة ابو ارشيد

من عاد يُصدّق إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ويثق بتصريحاتها عن إمكانية التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزّة ولتبادل الأسرى؟... ربّما الطرف الوحيد الذي يتظاهر بالاقتناع بمنسوب التفاؤل الذي تبثّه الإدارة الأميركية من حين إلى آخر في هذا الملفّ هو الإدارة نفسها. لا الإسرائيليون يأخذون تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين، بدءاً من الرئيس نفسه مروراً بوزير الخارجية ومستشار الأمن القومي، وليس انتهاء بالناطق باسم مجلس الأمن القومي، على محمل الجدّ، ولا الفلسطينيون عادوا يراهنون على موقف أميركي صارم يُذكّر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بمن هي الدولة العظمى هنا ومن هي الدولة التابعة. إذا أثبتت الأشهر الأحد عشر الماضية شيئاً فإنّ التأثير الإسرائيلي في واشنطن أكبر بكثير من التأثير الأميركي في تل أبيب، وأنه رغم أنّ إسرائيل عاجزة عن خوض معارك وحسمها من دون الدعم الأميركي المطلق، كما اتّضح ذلك جليّاً منذ 7 أكتوبر 2023، إلّا أنّها لا تتوزع عن التعامل مع الرأي الأميركي وكأنّها لا يمتّ عليه لا العكس. ويحقّ لنتنياهو أن يتباهى أنّه القائد الإجنبي الوحيد الذي يمكن له أن يذلّ رئيس الولايات المتّحدة ويضع إصبعه في عينه من دون أن يخشى انتقاماً أو عقاباً، وهو قد فعل، ويكفي أن تتابع حال بايدن وتصريحاته المتذلّلة والمستجدية لنتنياهو.

كثيراً ما يجد «محلّلو الفضائيات» من الولايات المتّحدة أنفسهم أمام السؤال الذي طالما يتكرّر عندما «يسترجل» الرئيس بايدن أو وزير خارجيته أنتوني بلينكن، ويستخدمان خطاباً ناقداً لنتنياهو، ضمنياً أو مباشراً، وبطالبانه بإبداء مرونة في المفاوضات، أو أنّه قد تكون هناك تداعيات للعناد والتحدّي. يقول السؤال، الذي يأتي في صيغ عدة، مثل: هل ثمّة جديد في النبرة الأميركية هذه المرّة؟ هل ستغيّر إدارة بايدن مقاربتها إذا لم يتجاوب نتنياهو مع مطالبها، وترتّب ثمناً عليه إذا تحدّى مطالبها؟ هل تفعلها وأشنطن هذه المرّة وترهن بعض المساعدات العسكرية المُقدّمة لتل أبيب بطبيعة استجابتها لشروطها؟... طبعاً، تختلف الإجابة من شخص إلى آخر، ومن سياق إلى سياق.

في أواخر مايو/ أيّار الماضي، خرج بايدن في خطاب أعلن فيه خطةً من ثلاث مراحل لوقف إطلاق النار في قطاع غزّة، ولإنجاز صفقة تبادل للأسرى. قال بايدن فيه إنّ المقترح الذي يُقدّمه إسرائيلي وافق عليه نتنياهو. لم تمضِ ساعاتٌ حتى كان مكتب نتنياهو يُصدر بياناً يُشكّك في بعض بنود المقترح كما طرحها بايدن. تظاهرت وأشنطن بأنّ نتنياهو يفعل ذلك لأسباب سياسية لإمتصاص غضب شركائه الأكثر تطرفاً في ائتلافه الحكومي، وحملت المُقترح، خلال أسبوعين، إلى مجلس الأمن الذي باركه وصوّت بالموافقة عليه. حينها قال مُحلّلون سياسيون كثيرون إنّ الوضع مختلف المرّة هذه، فالرئيس وضع وزنه الرئاسي الثقيل وراء المُقترح، وإنّ مصداقيته الشخصية في المحكّ، ليصدم كثيرون أنّ كفّة نتنياهو ترجح على كفّة بايدن في الميزان. لم يكن ما جرى مفاجئاً كلّية، فلنتنياهو سوابقُ في إهانة بايدن الذي له سجلٌّ حافلٌ بابتلاع تلك الإهانات. من يا تُرى نسي الوعيد الذي

> **ليس سلخ الإنسانية عن مجموعات بشرية حكرا على الإسرائيليين، فهم يفعلون ما فعله الاستعمار الفرنسي حين سلخ الإنسانية عن غير الفرنسيين**

هنالك أمّة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي، مستنتجين بذلك أنّه يحقّ لليهود واليونانيين والإيطاليين والبربر السيطرة على هذه البلاد وقيادتها، نافين بذلك وجود أيّ عنصر عربي فيها، بل اعتبروا اللغة العربية لغةً أجنبيةً. وتكرّر الأمر مع الإسرائيليين الذين ينفون وجود شيء اسمه فلسطين، كما ينفون وجود الشعب الفلسطيني، قالوا ذلك قبل احتلالهم البلاد، حين أسّست الحركة الصهيونية مشروعهم الاستعماري الإحلالي، ويكرّرونه هذه الأيام، عندما يسلخون الإنسانية عن الشعب الفلسطيني في غزّة من أجل استهدافه والقضاء عليه، بالتزامن مع تكرار قادتهم هذه الأيام سرديتهم إيّاها التي تقول بعدم وجود شيء اسمه فلسطين قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وفي سياق مشابه، أورد إدوارد سعيد في كتابه «الثقافة والإمبريالية» (دار الآداب، بيروت، 2014) فقرةً من كتاب بالإنكليزية بعنوان: «مهمّة إنكلترا: فكرة الإمبريالية في عصر غلادستون وديزرائيلي، 1868 - 1880»، تتحدّث عن نظرة إنكلترا إلى العالم انطلاقاً من أنّها «أعظم بلد في كون الله الشاسع كلّه»، كما جاء في الكتاب، وطموحها للسيطرة عليه وعلى مفاصل الحياة فيه كلّها وتوجيهها. وحين يستنتج المجرمين الذين قاموا بها صانعي تاريخ. مقارناتٌ وبحوثٌ تستهدف الجيل الشاب الذي ربّما غُيّبت مناهج الدراسة في بلده أو برامج الإعلام السائد وحملاتُه المنسقة عنه أخبار الفظائع التي ارتكبها القوى العسكرية أي نقطة الالعودة مع الحكومة المؤقّتة، ومن يقف وراءها أجداده المُستعمرون بحقّ الشعوب الأخرى. ويُحسَن أيضاً الطرقُ بقوة على الجدران التي تمنعه من رؤية الحقيقة، إذ ثمّة تاريخ طويل من الغزو الغربي الذي سيخجل هذا الجيل ويشعر بالخزي إنْ تعرّف عليه وعرف أنّه جرى باسم أبيه وأمّه أو أجداده. وهو غزو مستمرّ لم يتوقّف يوماً إلّا ليأخذ أشكالاً جديدة، إضافة إلى الشكل الدموي القديم الذي لا يزال يأخذه في غزّة والضفّة الغربية، كما في غيرهما من بقاع كثيرة متألّقة.

(كاتب سوري)

قوى الشمال السوري إلى الانقسام والحرب

يمان دابقي

ليس من السهل معرفة أو تكهن أهداف الضامن التركي، من عقده اجتماعاً موسّعاً ومفصلياً مع كامل قوى الثورة والمعارضة السياسية والعسكرية في مطار غازي عنتاب (2024/9/3). اجتماعٌ ضمّ مسؤولين أتراكا، وعناصر من جهاز الاستخبارات التركية، وممثّلين عن الحكومة السورية المؤقّتة، والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، و«هيئة التفاوض»، وقادة العسكر من «القوّة المشتركة» و«التحرير والبناء»، والجبهة الشامية، ومجلس القبائل والعشائر السورية. استمرّ الاجتماع أربع ساعات، وجاء في توقيت أعيد فيه زخم التطبيع بين أنقرة ودمشق، والمرّة هذه كان بترحيب تركي في دور الوساطة الروسية، استجدّت فيها تصريحات وزير الخارجية الروسية، سيرغي لافروف، وحديثه عن اهتمام بلاده في تحقيق مصالحة وتقارب بين النظامين، السوري والتركي، سبقتها تصريحاتُ لوزير الدفاع التركي، بشار غولر، مُحدّداً من خلالها شروط بلاده لتحقيق تقدّم في مسار التطبيع مع النظام السوري، في مسائل مكافحة الإرهاب وملفّ اللاجئين وتقدّم في مسار العملية السياسية السورية وفق قرار مجلس الأمن 2254 (أنّ الشعب السوري هو من يقرّر مستقبل البلاد، ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية)، ولا تُنسى تصريحات بشّار الأسد أمام أعضاء مجلس الشعب، وتخفيف نبرته السابقة تجاه أنقرة في التراجع عن شرط انسحاب القوات التركية من الشمال السوري. وبدلاً من الشروط، انتقل الأسد إلى الحرّف على تحديد مرجعيات المفاوضات ومبادئها، والمطالبة بتعهّدات ربّما شفهيةً أو مكتوبةً من الطرف التركي عن موضوع الانسحاب مستقبلاً.

أعادت هذه التطوّرات في المشهد السياسي إحياء مسار التطبيع المُتراكمة، بعد وصولها سابقاً إلى طريق مسدودة، أو العودة بها إلى نقطة الصفر، دلّت على ذلك تصريحات من مسؤولين أتراك عن استمرار عقد لقاءات سورية تركية في مستوى وزراء الدفاع والاستخبارات، في الإشارة إلى الحديث مرّةً أخرى عن لقاء في مستوى الرؤساء. معنى ذلك كلّه أنّ ما قيل في الشهر الماضي عن انتهاء مسار التطبيع، أو عرقلته من قبل إيران، لم يكن صحيحاً، وفي الآقل طغت عليها مصالحُ البلدين (تركيا وسورية) عبر المضي في تبادل الرسائل، وعقد اللقاءات، لتحقيق تقارب مشترك قائم على المصالح المتبادلة. مع ذلك، سيبقى هذا المسار رهن المتغيّرات والتطوّرات الدولية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، وارتداداتها على سلوك الفاعلين في القضية السورية. في المقابل، جاء اللقاء التركي مع ممثّلي قوى الثورة والمعارضة السورية، في وقت يشهد فيه الشمال السوري حالةَ عدم يقينٍ ولا استقرار، وتفاعلات محلّية، وولادة أحزاب وكيانات سياسية، أهمّها «اعتصام الكرامة»، وعودةَ اصطفافات عسكرية وسياسية، وتراجعَ الأمن في مناطق الجيش الوطني، وانقساماتٍ حادّةً في إدلب بين العلماء والسوريين والناشطين بعد سجالات جرت في الألعاب «البارالمبية» في إدلب، واستمرار المظاهرات في بعض قرى إدلب ضدّ هيئة تحرير الشام، وتعرّض الإعلاميين السوريين في الشمال السوري لموجة جديدة من الاعتقالات، وتكميم الأفواه، وتراجع في الحوكمة، وازدياد الفجوة بين القوى الثورية والمحلّية ضدّ الأجسام السورية الرسمية. أمام هذا كلّه جاء الاجتماع التركي لأسباب ودوافع تركية قد تكون لترتيب بيت الشمال، وإنهاء حالات الانقسامات بين القوى السياسية والعسكرية والشعبية كلّها، كي يكونوا صفّاً واحداً، وورقةً قويّةً بيد تركيا أمام الاستحقاقات التي تسعى لانتزاعها من النظام السوري، وغلق الأبواب أمام الحلفاء والأعداء في أن يستثمروا في بورقة الشمال (إيران وروسيا والولايات المتّحدة). لكن ما لم يكن في الحسبان أنّ الاجتماع المنعقد شابته انقساماتٌ حادّةٌ بين الحاضرين، وتحديداً بين رئيس الحكومة المؤقّتة عبد الرحمن مصطفى، وقائد الجبهة الشامية أبو العز شراقب، ومعه قائد جيش الشرقية أبو حاتم شقرا، والقوّة المشتركة المتمثّلة بقائد فرقة السلطان سليمان شاه محمد الجاسم أبو عمشة، وقائد فرقة الحمزة سيف بولاد أبو بكر.

أظهر الحضور أمام الوفد التركي أوراقهم كلّها، التي يعلمها بالطبع، لكن ربّما أراد تأكيدَ التواصل المفصلي بعد سنوات من القطيعة، وشقّاً للصف بين القوى السياسية والعسكرية إلى هذا الحدّ، وهو بما معناه وصول بعض القوى العسكرية إلى نقطة اللاعودة مع الحكومة المؤقّتة، ومن يقف وراءها من المجرمين الذين قاموا بها صانعي تاريخ. مقارناتٌ وبحوثٌ تستهدف الجيل الشاب الذي ربّما غُيّبت مناهج الدراسة في بلده أو برامج الإعلام السائد وحملاتُه المنسقة عنه أخبار الفظائع التي ارتكبها القوى العسكرية أي نقطة اللاعودة مع الحكومة المؤقّتة، ومن يقف وراءها أجداده المُستعمرون بحقّ الشعوب الأخرى. ويُحسَن أيضاً الطرقُ بقوة على الجدران التي تمنعه من رؤية الحقيقة، إذ ثمّة تاريخ طويل من الغزو الغربي الذي سيخجل هذا الجيل ويشعر بالخزي إنْ تعرّف عليه وعرف أنّه جرى باسم أبيه وأمّه أو أجداده. وهو غزو مستمرّ لم يتوقّف يوماً إلّا ليأخذ أشكالاً جديدة، إضافة إلى الشكل الدموي القديم الذي لا يزال يأخذه في غزّة والضفّة الغربية، كما في غيرهما من بقاع كثيرة متألّقة.

(كاتب سوري)

> **ليس سلخ الإنسانية عن مجموعات بشرية حكرا على الإسرائيليين، فهم يفعلون ما فعله الاستعمار الفرنسي حين سلخ الإنسانية عن غير الفرنسيين**

تلّ أبيب، بعد عملية طوفان الأقصى، لكي يُقرّوا بحقّ مُستعمرتهم «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها، ويمنحوها رخصةَ إبادة الشعوب الأخرى.

وأخيراً، يُحسَن في إطار صراع السرديات، وفي إطار تفكيك المشروع الصهيوني، عبر إعادة البحث فيه والإضاءة عليه من جديد، أن تجرى المقارنات بين ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزّة والضفّة الغربية من حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي، وبين ما ارتكبه الاستعمار القديم، الفرنسي والأوروبي عموماً، من انتهاكات ومجازر وحروب إبادة، شجيها فيما بعد العالم وقواه الحيّة، ونَدّد بها كثيراً، غير أنّه نسيها أو تناساها مع مرور الوقت، مُكرّساً المجرمين الذين قاموا بها صانعي تاريخ. مقارناتٌ وبحوثٌ تستهدف الجيل الشاب الذي ربّما غُيّبت مناهج الدراسة في بلده أو برامج الإعلام السائد وحملاتُه المنسقة عنه أخبار الفظائع التي ارتكبها القوى العسكرية أي نقطة اللاعودة مع الحكومة المؤقّتة، ومن يقف وراءها أجداده المُستعمرون بحقّ الشعوب الأخرى. ويُحسَن أيضاً الطرقُ بقوة على الجدران التي تمنعه من رؤية الحقيقة، إذ ثمّة تاريخ طويل من الغزو الغربي الذي سيخجل هذا الجيل ويشعر بالخزي إنْ تعرّف عليه وعرف أنّه جرى باسم أبيه وأمّه أو أجداده. وهو غزو مستمرّ لم يتوقّف يوماً إلّا ليأخذ أشكالاً جديدة، إضافة إلى الشكل الدموي القديم الذي لا يزال يأخذه في غزّة والضفّة الغربية، كما في غيرهما من بقاع كثيرة متألّقة.

(كاتب سوري)

> **جاء اجتماع الجانب التركي بقوى المعارضة السورية فيما أُعيد زخم التطبيع بين أنقرة ودمشق، وبترحيب تركي في دور الوساطة الروسية**

التهمة بالجبهة الشامية، كما لم يسلم وفد فصائل العشائر من اتهامات عبد الرحمن مصطفى بحديثه عن تقصيرهم في ردع اعتصامات وحراك إعزاز والباب ضدّ حكومته. الجدير ذكره أنّ فرقتي الحمزات والعشائر اصطفّتا إلى جانب عبد الرحمن مصطفى، وعزفتا على وتره ضدّ فصيلي الشرقية والجبهة الشامية، وهذا ما يُعزّز حالة الانقسام بين جميع القوى المتصدّرة للمشهد السوري.

سيكون بيان الشامية مفصلياً ومنعطفاً جديداً في الشمال السوري، إذ لم يسبق أن شهدنا تصعيداً وشقّاً للصف بين القوى السياسية والعسكرية إلى هذا الحدّ، وهو بما معناه وصول بعض القوى العسكرية إلى نقطة اللاعودة مع الحكومة المؤقّتة، ومن يقف وراءها أجداده المُستعمرون بحقّ الشعوب الأخرى. ويُحسَن أيضاً الطرقُ بقوة على الجدران التي تمنعه من رؤية الحقيقة، إذ ثمّة تاريخ طويل من الغزو الغربي الذي سيخجل هذا الجيل ويشعر بالخزي إنْ تعرّف عليه وعرف أنّه جرى باسم أبيه وأمّه أو أجداده. وهو غزو مستمرّ لم يتوقّف يوماً إلّا ليأخذ أشكالاً جديدة، إضافة إلى الشكل الدموي القديم الذي لا يزال يأخذه في غزّة والضفّة الغربية، كما في غيرهما من بقاع كثيرة متألّقة.

(كاتب سوري)

السيسي في أنقرة... اقتصاد وألغام

معن البياري

صحيحٌ كل الصحّة أن توقيع 17 اتفاقية بين تركيا ومصر، في أثناء زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي أنقرة أول من أمس الخميس، يعكس اندفاعة متقدّمة في مسار العلاقات التي تتحسّن باطراد بين البلدين، غير أن هذا لا يُخفي أن مساحة التفاهمات السياسية بينهما ما زالت ضيّقة، أو بتعبير أدقّ ربما، أن مساحة الخلافات بينهما في غير ملفّ إقليمي ما زالت على اتّساعها. وفي الوقت نفسه، ثمّة درسٌ من بالغ الضرورة القناعة به، تعطينا إياه هذه العلاقات الملتبسة بين البلدين الكبيرين، موجزه أن في الوسع أن تنحّي الدول مواضع الخلاف، أو التنازع الحادّ أحياناً، عن المنافع والمصالح بينهما، ومنح الأخيرتيْن موضع الأولوية في التداول بينهما. وهذه تصريحات الرئيسين، السيسي وأردوغان، في أثناء الزيارة، تلمّح على «توطيد العلاقات» وأهمية «التنسيق والتعاون»، سيّما وأن ثمّة مجلساً للتعاون الاستراتيجي بين البلدين أعيد تشكيلُه في أثناء زيارة الرئيس التركي القاهرة في فبراير/ شباط الماضي، والتي تبدو زيارة السيسي استكمالاً لها، غير أن التصريحات تبدو بروتوكولية، إذا ما انصرفنا عن التقدّم الكبير في الاتفاقيات الاقتصادية التي شملت قطاعات عدّة، منها الطاقة والاتصالات والصحة، وترمي، أساساً، إلى رفع حجم التبادل التجاري السنوي من عشرة مليارات دولار إلى 15 مليارا، ذلك أنه باستثناء «الاتفاق» على مطالبة الرئيسيْن بوقف إطلاق النار الفوري في غزّة، والذي يبدو نافلاً، إن لم نحسبه غير ذي جدوى، لم يُعلن عن أي اتفاق في مباحثات الرئيسين بشأن الملفات الملغومة، ليبيا والحدود البحرية والصومال، أمثلةً.

على الرغم من بعض انفتاحها النسبي على حكومة «الوحدة الوطنية» الليبية (المؤقتة)، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، في طرابلس، وقد وقّعت معها 13 اتفاقية تعاون (منها

ما بعد الكولونيالية وسؤال الاستشراق

سيف الدين عبد الفتاح

من أكثر الفوائد أهمّيةً، ارتبطت بالكتابة عن خرائط التغيير والنهوض والإصلاح، أنّنا تطرّقنا في تلك الأسئلة وخرائطها إلى جملة من الموضوعات والكتابات والقضايا التي أدّت بكاتب هذه السطور إلى قراءة متعمّقة لتلك الموضوعات، وقد شكّل هذا الموضوع، الذي يتعلّق بالدراسات الكولونيالية أو الخطاب الاستعماري، فرصةً للتعرّف إلى تلك الكتابات في هذا المجال، فكان هذا المقال جملةً من الإفادات من كتابات عميقة في هذا المقام.

يصعب التعامل مع دراسات ما بعد الاستعمار حقلاً أو تخصّصاً أكاديمياً، بقدر ما يمكن التعامل معها، تصوّراً فكرياً مهتمّاً بتفكيك علاقات القوّة والسلطة التي نشأت في خضمّ فترة الاستعمار وبعدها، في حقول متنوعة من الأدب إلى علم الاجتماع والسياسة والفنّ والتاريخ والدراسات النسوية والأنثروبولوجيا وعلم النفس وغيرها. ويقدّم الإسهام النظري ما بعد الاستعماري «postcolonial»، وجدالاته البينية، مدخلاً مهمّاً للتفكير في ما بعد الاستعمار، ليس على أنّه، حرفياً، تالٍ على الاستعمار ودالّ على زواله، بل بمرونةً أكبر على أنّه الطعن بالسيطرة الاستعمارية وتركات الاستعمار، على أنّ الالتفات إلى مسألة ما بعد الاستعمار قادر على الكشف عن ملامح الاستعمار الجديد، أو كما يسميه آنيا لومبا «استعمار ما بعد الاستعمار» (postcolonial colonialism).

ومن هنا نؤكّد مسألةً غايةً في الأهمية، أنّ مصطلح ما بعد الاستعمار أو ما بعد الكولونيالية؛ مثل المصطلحات كلّها، التي تشتمل على «ما بعد»، لا يعني بالضرورة مناهضة ما قبله ومقاومته، وإنّما يعني الوعي بالثقافات الأخرى التي وُجدت في المُستعمَرات، وبالهُويّات والاتّجاهات والتاريخ والوثائق المعرّضة للاندثار، وأيضاً الاحتفاء بمختلف الإبداعات والكتابات الصادرة عن أبناء المُستعمَرات أو عن غيرهم، بوصفها كتابات للردّ على خطاب المركز/ المحتلّ الأجنبي، وترسيخ الهُويَّة لثقافات عانت من النفي والتهميش، فالقضية استعادة دور الهامش ضمن خطاب المركزية الاستعمارية المهيمنة.

إنّ التعريف الأكثر تحديداً لاصطلاح «ما بعد الاستعمار» يعني: الحقبة التاريخية لما بعد استقلال الأقطار المُحتلّة. وهو تحديد زماني مكاني، لأنّه يجعله مرتبطاً بجلاء المحتلّ عن البلدان المُستعمَرة، فيتأمل في مسيرتها وما آلت إليه الأوضاع فيها. إلّا أنّ هناك موجة فكرية رافضة لما تمّ خلال الحقبة الاستعمارية لهذه الدول تسمى «Anti -Colonialism»، وتعني الحركة الثقافية التي ملأت فضاء البلدان المُستقلّة ثقافياً وفكرياً ضدّ ممارسات المحتلّ، فلما نالت الاستقلال تحوّلت رغبةً في النهضة وعلاج آثار الاستعمار. لقد شكّل ما سبق كلّه «أدب ما بعد الاستعمار» أو «نظرية ما بعد الاستعمار»، والتي تُعنى بقراءة الفكر الغربي في تعامله مع الشرق، من خلال مقاربة نقدية بأبعادها الثقافية والسياسية والتاريخية. وبتعبير آخر، تحلّل هذه النظرية الخطاب الاستعماري، في جميع مكوّناته الذهنية والمنهجية والمقصدية والفلسفية؛ بالتفكيك والتركيب والتقويض بغية استكشاف الأنساق الثقافية المؤسّساتية المضمرة، التي تتحكّم في هذا الخطاب المركزي.

وقد اهتمت دراسات ما بعد الاستعمار بتحليل تلك العلاقات المتشابكة بين الداخل والخارج، فرفضت التعامل مع الظاهرة الاستعمارية بعدّها علاقة أحادية الاتجاه، فقدّمت على سبيل المثال تحليلاً اجتماعياً لطبيعة الدور الذي يلعبه أطراف في الداخل المُستعمَر لتسهيل عملية الاستعمار، واستغلال الثروات، بل إنّها التفتت حتّى إلى أثر الاستعمار في الداخل المُستعمَر، فدرست على سبيل المثال ظهور أطراف لدى المُستعمَر ترتبط مصالحها باستمرار العلاقة الاستعمارية، وكذلك ظهور أطراف في الداخل المُستعمَر ترفض هذه الحركة الاستعمارية لاعتبارات أخلاقية أو عملية، فتشارك في مقاومة الاستعمار من ناحية أخرى. وقدّمت قراءة بينية تلتفت إلى التكوين الاجتماعي للدول لا تكويناتها السياسية فحسب. ومن ثمّ فقد اجتهدت أدبيات ما بعد الاستعمار لكسر الصور النمطية للعلاقة بين الغرب وبين العالم النامي، ولتقديم تحليلات أكثر كلّيةً للعلاقة الاستعمارية تتصوّر علاقةً مركّبةً من السيطرة والمقاومة.

> أرشدت أدبيات ما بعد الاستعمار إلى أنّ سؤال الاستعمار لا ينفصل عن سؤال العدالة في النظام الدولي

> يُعَدُّ إدوارد سعيد المؤسّس الفعلي لنظرية ما بعد الاستعمار، ومن المهمّدين الفعليين للنقد الثقافي وعلم الاستغراب

وأرشدت أدبيات ما بعد الاستعمار إلى أنّ سؤال الاستعمار لا ينفصل عن سؤال العدالة في النظام الدولي، ولا ينفصل عن أسئلة الفقر والتهميش والتمييز، ولا ينفصل عن أسئلة الأخلاق والقيم، ولا ينفصل عن الحاجة إلى إعادة تعريف القوّة، وإلى إعادة تعريف الأمن، بل الأكثر أهمّية من هذا كلّه أنّه لا ينفصل عن سؤال الاستبداد في الداخل؛ فهو لا ينفصل عن علاقات القوّة والهيمنة التي توجدها الدولة القومية وتحميها وتعيد إنتاجها وتضفي عليها قدسيةً بسبب هذا الوجود. إنّ تتبّع معالمَ الاستعمار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكامنة خلف علاقات القوّة في النظام الدولي يقود إلى تتبّع ذات العلاقات في داخل الدولة القومية، وعبر حدودها، وتتبّع منطق هيمنة الاعتبارات العسكرية والاقتصادية والمصالح المادّية بمعناها الضيق يقودنا إلى تتبّع ذات المنطق في داخل الدولة القومية، حيث تتراجع أهمّية الثقافة والحضارة والتاريخ لمصلحة منطق القوّة والغلبة والتغلّب.

«هكذا قدّمت أدبيات ما بعد الاستعمار مدخلاً كلّياً في التعامل مع الواقع الاستعماري ما بعد الاستعماري، وحرصت على أن تتجاوز في تناولها تلك الثنائيات الفاصلة بين الداخل والخارج، بين السياسي والثقافي الاجتماعي، بين الحاضر والماضي؛ تتأكّد هذه المسألة باستدعاء تعريف أشكروفت، فهو يصل من تعريفه «أنّ الشعوب والحضارات والقوميات التي خضعت للاستعمار منعت من أن تصل إلى ما كان يمكن لها أن تصل إليه، ولم يسمح لهم أبداً بالتطوّر في صورة المجتمعات التي كان يمكن لهم أن يتطوروا في صورتها»، هكذا تظلّ الظاهرة الاستعمارية ظاهرةً سلبيةً مهما حمل الاستعمار من «إيجابيات» متصوَّرة على مستوى التعليم أو الصحّة أو التطوّر التكنولوجي. وينقل أشكروفت عن باسيل دافيدسن قوله، إنّ لحظة تسليم المُستعمَرات لم تحمل من ملامح التحرّر الحقيقي كثيراً، فلم يكن الاستقلال محمّلاً بأفكار وأساليبَ جديدةٍ للتحرّر، وإنّما كانت مُجرَّد لحظةِ تسليم «أطياف من أفكار قديمة وطرائق للعبودية».

من هنا، كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد خير نموذج يعبّر عن نظرية ما بعد الاستعمار، ما دام هذا الكتاب خطاباً مضاداً للاستشراق الغربي؛ لأنّه يحوي انتقاداتٍ واعيةً ولاذعةً لخطاب التمركز الغربي تقويضاً وتفكيكاً وتشتيتاً. وهناك شبه إجماع بين الدارسين على ذلك. فقد استثار هذا الكتاب، بما طرحه من أفكار، طائفةً أخرى واسعةً من الكتابات التي ناقشت هذه الأفكار، أو ردّت عليها، أو طوّرتها. وعليه، يُعَدُّ إدوارد سعيد المؤسّس الفعلي لنظرية ما بعد الاستعمار في فترة ما بعد الحداثة، ومن المهّدين الفعليين للنقد الثقافي وعلم الاستغراب على حدّ سواء، خاصّة أنّه ركّز في تفكيك البنية المعرفية التي شكّلها، باعتبار أنّها لا يمكن أن تنفصل عن السلطة، وسعيها المستمرّ لتخليق «الآخر» المُستعمَر وتمثيله، ضمن نوع من «التمييز الأنطولوجي والمعرفي» حسب وصف سعيد نفسه. إجمالاً، فإنّ هذا التصوّر النظري ينطلق من افتراضٍ أو إيمان أساس، بأنّ الآثار الاستعمارية لَم تنتهِ مع نهاية حقبة الاستعمار، وإنّما لا تزال باقية، خصوصاً في ما يتعلّق بالخطاب الثقافي، الذي يتعيّن تغييره، وتفكيك التقاليد المعرفية الإقصائية فيه، وإعطاء المهمّشين أصواتاً وأدواراً أكبر.

من المهمّ إذاً أنّ دراسات ما بعد الكولونيالية كانت مسكونةً بالفعل الاستشراقي خاصّة أنّ واجهتها ارتبطت بكتاب الاستشراق لإدوارد سعيد؛ ومن ثمّ فإنّ العلاقة بين الدراسات الكولونيالية والظاهرة الاستشراقية أمرٌ لا اجتهاد فيه، فهو حقيقة أساس، وبعض هذه الكتابات قد أشارت بنقدها للاستشراق إلى نهاية الاستشراق من دون التوقّف عند كيف حاول الاستشراق إعادة تموضعه وبروزه ضمن تجلّيات معرفية وفكرية وأوعية مُستجدَّة؛ وما زلنا أمام مُقدّمات بين يدي الاستشراق. ومن ثمّ شكّلت نظرية «ما بعد الاستعمار» حركةً ثقافيةً مضادّةً ومقاومةً، ظهرت في مرحلة «ما بعد الحداثة» للوقوف في وجه التغريب، والتهميش، والتعالي، والهيمنة الغربية المغلوطة، انطلاقاً من تصوّرات علم الاستغراب.

(كاتب مصري في إسطنبول)

مصر في الصومال: خطوة محسوبة وأغراض متعدّدة

عصام شعبان

أعلنت أديس أبابا، في بياناتٍ رسميةٍ وتصريحاتٍ مسؤوليها، مخاوفها من وجود قوّات عسكرية مصرية في الصومال، بعد الإعلان عن وصول طائرتَي نقلٍ إلى مطار مقديشو الثلاثاء الماضي، على متنهما جنودٌ وإمداداتٌ حربيةٌ.

جاء هذا التحرّك متسارعاً بعد أسبوعين من زيارة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود القاهرة في 14 من الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، وهي الثالثة في عامَين، وخلالها وقّع بروتوكولَ تعاونٍ عسكريٍّ، وكرّر نظيره المصري عبد الفتّاح السيسي تأكيد دعم سيادة الصومال ووحدة أراضيه، في مواجهة تحرّكات إثيوبية، منها عقد أديس أبابا (يناير/ كانون الثاني 2024)، اتّفاقاً مع إقليم أرض الصومال لاستئجار 20 كيلومتراً من الأراضي في خليج عدن 50 عاماً، بهدف إيجاد منفذٍ بحريٍّ، في مُقابل منح الإقليم حصّةً من خطوط الطيران الإثيوبي، واعتراف أديس أبابا باستقلال الإقليم عن حكومة الصومال الفيدرالية، التي قدّمت شكوى إلى الأمم المتّحدة (يونيو 2024)، ضدّ الاتفاق، بجانب توغّل قوّات إثيوبية في مناطقَ حدوديةٍ، وهو التجاوز المُكرّر من أديس أبابا ضدّ جيرانها، الصومال وإريتريا والسودان، وتستخدمه أحياناً لتنفيذ مصالحها، بينما تُلوّح بالحوار والوساطة أداةً تتكامل مع الضغوط وحشد قواتها عند حدود جيرانها. ومثال ذلك، بعد التحرّك المصري في الصومال، أعلنت إثيوبيا استعدادها للحوار مع الصومال، وقبل أن تتوتّر علاقتها مع الحكومة المركزية في مقديشو، عرضت الوساطة بشأن إقليم أرض الصومال، الذي أعلن انفصالَه من دون اعتراف دولي منذ 1991، ولم تتعاون معه اقتصادياً بوصفه دولةً سوى إثيوبيا والإمارات، طمعاً في سواحله.

وجاء التحرّك غير الاعتيادي للقاهرة بنقل جنود إلى الصومال بعد غياب ميداني طال عقوداً، ضمن سياقات ثلاثة: استمرار أزمة سدّ النهضة، الذي دخل مرحلة التشغيل بعد اكتمال بنائه من دون اتفاق بين إثيوبيا ودولتَي المصبّ، وكذلك عرض القاهرة وجيبوتي على الاتحاد الأفريقي المشاركة في قوّات حفظ السلام في الصومال، وملء فراغ يُهدّد أمنَ المعابرَ البحرية والسفن التجارية وحمايتها من القرصنة، التي عادت أنشطتها مجدّداً إلى الصومال. وبوجودها في الصومال تعزّز مصرُ مكانتها الدولية، وتبرز قوّتها العسكرية، وتلوّح لإثيوبيا بإمكانية تحريك قواتها في دول أفريقيةٍ واستخدام خيار القوّة، وتقطع عليها الطريق لإقامة قاعدةٍ عسكريةٍ في ساحل عدن، التي تضر أيضاً بمصالح جيبوتي اقتصادياً.

> بوجودها في الصومال تلوّح مصرُ لإثيوبيا بإمكانية استخدام خيار القوّة، وتقطع عليها طريق إقامة قاعدةٍ عسكريةٍ في ساحل عدن

> تحرّكات القاهرة غير المسبوقة محسوبة، وخلفها اقتناع مصري بأنّ أزمة سدّ النهضة استنفدت إمكانيات حلّها دبلوماسياً

ورغم استناد مصر إلى عوامل عدّة في خطوتها المحسوبة، إلّا أنّ إثيوبيا تتهمها بتهديد الأمن والاستقرار وتصفها عدوّةَ السلام، وتكرّر مزاعم عن رغبتها في الهيمنة على القارّة، وتعتبر خطوةَ وصولها إلى الصومال تجاوزاً واعتداءً. بينما تقدّم أديس أبابا نفسها بوابةً للقارّة وللقرن الأفريقي بشكل خاص، وتشترط على الصومال ألّا تجري علاقات تعاون تزعزع الاستقرار، وكذلك تطالب الاتحاد الأفريقي بألّا يقبل مشاركةَ دولٍ في حفظ السلام تزيد الصراع في القرن الأفريقي. وميدانياً، تنشر قواتها في حدود الصومال، كما تعيّن سفيراً جديداً في إقليم أرض الصومال، وتتولّى الحديث باسمه، وتصدر بيانات تنشرها وسائلُ إعلامها. بجانب هذه الضغوط، تدعو على لسان وزير خارجيتها، إلى التفاوض مع مقديشو، وتطرح خيارَ الحلول السلمية للقضايا الخلافية، وهي التي لم تستجب لجهود الوساطة التركية بشأن الخلافات مع الصومال منذ اتفاقها مع إقليم أرض الصومال، ولم تستمع لنداءات دول الجوار وما طرحته من حلول، بما في ذلك عرض جيبوتي تسهيل وصولها إلى منفذ بحري. وتبدو تحرّكات القاهرة غير المسبوقة محسوبةً أيضاً، ولها أغراضٌ متعدّدة، ويساهم في سريانها اقتناع مصري بأنّ أزمة سدّ النهضة استنفدت إمكانيات حلّها دبلوماسياً بالطرق ذاتها المُجرّبة سابقاً. كما تستثمر القاهرة علاقاتها مع واشنطن ودول الاتّحاد الأوروبي في لعب دور لمواجهة حالة عدم الاستقرار في القرن الأفريقي، وبينها حالة الصومال، التي تُعدّ دولةً هشّةً نتاج مشكلات منذ إعلان الاستقلال عام 1960، وصولاً إلى تباعد إقليمها عن الحكومة المركزية، وتداعيات الحرب الأهلية في التسعينيّات، وأخيراً، ارتفاع وتيرة الأنشطة الإرهابية ضدّ مؤسّسات حكومية واستهداف المدنيين (في مقاهي وشواطئ وفنادق)، سواء في العاصمة أو في مناطق في جنوب ووسط البلاد، التي تملك فيها «الشباب» نفوذاً كبيراً. وتُعدّ استجابة القاهرة لدعم جهود استعادة الاستقرار في الصومال ردّاً على مخاطبة مقديشو لشركائها الدوليين والإقليميين. ويبدو أنّ بين تركيا ومصر، وكلتاهما وقّعتا اتفاقات تعاون دفاعي واقتصادي قوّتَين داعمتَين للصومال، مستوى تفاهم، وتساهمان في تقديم الدعم والتدريب للقوّات الصومالية، بجانب كينيا وإريتريا وأوغندا، غير دعم الولايات المتّحدة ودولٍ أوروبية، ضمن محاولات إعادة بناء الجيش الذي تعرّض للتفكّك بعد الحرب الأهلية، مع التركيز على بناء القوات البحرية لتحقيق مستوىً من الأمن في خليج عدن وباب المندب.

وتلتقي مصالح القاهرة مع أطراف عدّة، وسيساهم الوجود المصري في جهود حفظ الاستقرار في القرن الأفريقي، ويُقلّل مساحة تدخّل واشنطن، التي نفذّت قواتها ضرباتٍ جويةً لأهداف في الصومال (أغسطس/ آب 2022)، بعدما خطّطت «الشباب» أعمالاً عدائيةً ضدّها. وأصدرت الخزانة الأميركية في مارس/ آذار 2024 قراراً بعقوبات بحقّ جماعات داعمة لحركة الشباب، تضمّ 16 فرداً وكياناً، ينشطون في الإمارات وقبرص ومناطق في القرن الأفريقي. وبين اهتمام أميركي بالوضع المتأزّم، تعهّدت عضوة الكونغرس إلهان عمر بحماية المصالح الصومالية من داخل النظام الأميركي، مؤكّدةً: «ما دمت في الكونغرس فإنّ الصومال لن يكون في خطر أبداً، ولن تُسرق مياهه من إثيوبيا أو من غيرها».

كما تُقدّم مصر نفسها في التعاون مع الصومال نموذجاً في محاربة الإرهاب بعد تجربتها الطويلة مع الجماعات الإسلامية، ويحمل التلاقي دعماً وإسناداً دبلوماسياً بين البلدَين. وإنْ اتّخذ واجهةً دفاعيةً فإنّه لا يُلغي فرصَ تعاونٍ اقتصادي، بل يُعززها. ومن المرجّح أن تتّخذ مصر خطواتٍ تاليةً بعد إطلاق خطّ طيران مباشر بين البلدَين، خاصّة في البنية التحتية والزراعة ومشروعات المياه، كما تجارب سابقة مع دول أفريقية. وربّما ما جرى يسلطّ الضوء أيضاً، ويحفّز على مساندة الصومال عربياً، وهي ضمن ثلاث دول عربية في القرن الأفريقي بحاجة لمساندةٍ ولتعاونٍ يحقّق مصالحَ مشتركةً لأطرافه.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads